الأنباء
الاثنين 23 ديسمبر 2013

مع غرامة 50 ألف جنيه ووضعهم تحت المراقبة بعد خروجهم لـ 3 سنوات

مصر: السجن 3 سنوات لـ 3 نشطاء سياسيين عادل ودومة وماهر مؤسس حركة 6 أبريل

أحمد دومة خلال تظاهرة ضد نظام مبارك (أ.ب)

أحمد ماهر مؤسس حركة 6 أبريل وهو في طريقه لتسليم نفسه إلى النيابة (أ.ب)

لاتهامهم بالتعدي على الشرطة وتنظيم مظاهرة من دون ترخيص ومقاومة السلطات

القاهرة ـ د.ب.أ: قضت محكمة جنح في مصر امس بالسجن ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، بحق ثلاثة نشطاء.

وقررت محكمة جنح عابدين، امس برئاسة المستشار أمير عاصم حبس النشطاء أحمد دومة ومؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر والناشط محمد عادل ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهم مبلغ 50 الف جنيه ووضعهم تحت المراقبة بعد خروجهم لمدة 3 سنوات لاتهامهم بالتعدي بالضرب على أفراد الشرطة المكلفين بتأمين محكمة عابدين، ما أدى إلى إصابة 7 مجندين وتنظيم مظاهرة دون ترخيص أمام محكمة عابدين ومقاومة السلطات.

وقررت المحكمة رفض الدفع بعدم دستورية قانون التظاهر «لعدم جديته».

تعود تفاصيل الواقعة إلى أواخر الشهر الماضي عندما توجه أحمد ماهر لمحكمة عابدين لتسليم نفسه لنيابة قصر النيل، بعدما صدر أمر ضبط وإحضار له على خلفية أحداث مجلس الشورى وأثناء ذلك حاول المتضامنون معه من حركة 6 أبريل الدخول معه إلى النيابة، إلا أن قوات الأمن تصدت لهم، فحدثت بينهم اشتباكات أسفرت عن إصابة سبعة مجندين، وأمرت النيابة بحبس دومة وماهر 4 أيام، وإحالتهما إلى المحاكمة وأصدرت قرارا بضبط وإحضار محمد عادل.

وقال مصطفى ماهر شقيق مؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر قبل بدء المحكمة إن قوات الامن منعته من حضور جلسة النطق بالحكم على شقيقه التي عقدت بمعهد أمناء الشرطة بمنطقة سجن طرة «جنوب القاهرة».

وقال مصطفى إن «أمن المحكمة منعني من حضور الجلسة وقالوا لي إنه يسمح فقط بحضور اثنين من أفراد أسرة المتهم حيث سمحوا بدخول والدتي وزوجة ماهر».

وتجمع العشرات من نشطاء حركة 6 أبريل أمام مقر المحاكمة التي عقدت في معهد امناء الشرطة انتظارا لقرار المحكمة مهددين بالتصعيد في حال عدم الإفراج عن النشطاء الثلاثة. وفرضت أجهزة الأمن طوقا أمنيا حول مقر المحاكمة ومنعت القنوات الفضائية من الدخول إلى قاعة المحكمة، بينما سمحت فقط للتلفزيون المصري بالدخول، واعتبر مصطفى ماهر منعه من دخول قاعة المحاكمة «إجراء تعسفيا»، واصفا محاكمة شقيقه والنشطاء بأنه «استهداف لنشطاء ثورة 25 يناير» ومحاولة لتكميم الأفواه لمنع أي ناشط من انتقاد السلطة الحالية أو كشف الانتهاكات.

وأضاف: «لدينا إجراءات تصعيدية ستكون مفاجئة في حال عدم إخلاء سبيل النشطاء الثلاثة». وتابع «كانت أسرتي تتوقع منذ فترة اعتقال شقيقي بسبب مواقفه من السلطة الحالية، وهي تحاول نصيحتي قائلين: «خف شوية كفاية واحد منكم في السجن».

من جانبها، قالت نورهان حفظي زوجة الناشط أحمد دومة قبل دخولها إلى قاعة المحاكمة انها منذ القبض على زوجها أصيبت بـ «تبلد» في مشاعرها.

وأضافت: «حالة التبلد التي أصابتني جعلتني غير مهتمة بنتيجة أي شيء وأفعل ما أريد فعله دون خوف وأعتقد أن الكثير من النشطاء أصابتهم نفس الحالة بسبب أداء السلطة الحالية وهو أمر يصب في مصلحتنا كنشطاء لأننا لم نعد نشعر بالخوف».

لإيهامه المصريين بمشروع "النهضة" وفي 70 تهمة أخرى

مرسي أمام المحكمة اليوم في أولى جلسات محاكمته بقضية «النصب الكبرى»

القاهرة ـ وكالات: تنظر محكمة جنح برج العرب، اليوم أولى جلسات محاكمة الرئيس المصري المعزول د.محمد مرسي، في اتهامه بقضية «النصب الكبرى»، من خلال مشروعه الانتخابي الوهمي، كما تقول أوراق القضية والذي أطلق عليه «مشروع النهضة»، أثناء ترشحه لرئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى محاكمته في 70 تهمة اخرى وجهت اليه بعد فوزه بمنصب الرئاسة.

وكان د.سمير صبري المحامي، قد أقام جنحة مباشرة أمام محكمة جنح برج العرب، ضد الرئيس المعزول، والمحبوس حاليا بدائرة نيابة برج العرب، وذلك لارتكابه كما يقول صبري العديد من الجرائم وطرح مشروع انتخابي وهمي، سماه بمشروع النهضة، استطاع من خلاله إيهام المواطن المصري، ومن بينهم مقيم الدعوى، بأن فترة حكم مرسي سوف تكون مرحلة ازدهار وحرية وكرامة وعدالة ونمو اقتصادي، واحتراما وتقديرا للسلطة القضائية، وإعمال أحكام القانون، وحماية حقوق الإنسان، ومراعاة حقوق المرأة، والعمل على ازدهار الإبداع، وتحصين الإعلام، وحماية الأقلام، وأن يكون رئيسا لكل المصريين على اختلاف الانتماءات والأديان، إلا أنه اتضح كذب كل هذه الادعاءات، وأضاف صبري، في الجنحة التي حملت رقم 29130 أن مرسي قدم للمحاكمة الجنائية عن وقائع إجرامية ارتكبها قبل وأثناء وبعد انتهاء فترة حكمه، ومساندته للأعمال الإرهابية والإجرامية، وإهدار القانون وجميع الحقوق، بخلاف جرائم التحريض والقتل والفتنة والوقيعة بين أبناء الوطن الواحد والتحريض على الأقباط شركاء الوطن، والكسب غير المشروع، والاستيلاء على المال العام، وتسهيل الاستيلاء عليه، وارتكابه كافة الجرائم التي وردت في مواد قانون العقوبات المصري. وأفرغ صبري كل جرائم مرسي قبل وبعد توليه حكم البلاد في صحيفة جنحة مباشرة، قوامها 560 صفحة، تحتوي على 70 جريمة ارتكبها محمد مرسي في حق الوطن والمواطن، بخلاف الجرائم التي ارتكبها، ويقدم عنها حاليا للمحاكمة الجنائية. وقدم صبري 410 حافظات مستندات، وطلب بتوقيع أقصى العقوبة على الرئيس السابق عن الجرائم التي سردها تفصيلا بصحيفة الجنحة. وقال د.سمير صبري المحامي لـ «اليوم السابع»، إن الرئيس السابق محمد مرسي تسلم أول إعلان لحضور جلسة جنحة النصب أمام محكمة جنح برج العرب بجلسة اليوم 23 ديسمبر الجاري.

صباحي: سأترشح للرئاسة.. إلا إذا تقدم السيسي

القاهرة ـ سي.ان.ان: نفى حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي المصري، ما نشرته مواقع الكترونية، منسوباً إليه، بشكل متضارب، لجهة «إصراره على الترشح تحت أي ظرف» للانتخابات الرئاسية المقبلة ودعمه لترشح الفريق أول عبدالفتاح السيسي، قائلا إنه «ثابت» بعزمه خوض الانتخابات، أما في حال تقدم السيسي بترشيحه فسيكون «لكل حادث حديث». وقال صباحي، في بيان نشرته صفحة حزبه «التيار الشعبي المصري» إنه: «يعتزم الترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة، ويدعو لحوار جاد بين قوى الثورة الحقيقية من أحزاب وحركات شبابية وقوى ثورية ورموز وطنية، للتوافق على برنامج يعبر عن أهداف الثورة، وفريق مسؤول عن تنفيذه، واسم مرشح رئاسي». وأبدى صباحي استعداده لأداء هذا الدور، أو «دعم من يجري التوافق عليه لأداء هذه المهمة من معسكر ثورة 25 يناير 30 يونيو»، الذي «لا يشمل بالتأكيد لا ممثلي نظام مبارك ولا ممثلي جماعة الاخوان، ولا من يرون 25 يناير مؤامرة، أو من يرون 30 يونيو انقلابا».

وأضاف صباحي: «لم أقل لا بدعم الفريق السيسي، ولا بالإصرار على الترشح تحت أي ظرف»، وتابع: «طرحت الرأي الذي أعلنته من قبل مرارا، فيما يتعلق بالموقف الأصح من وجهة نظري ونظر قطاعات شعبية وقوى سياسية بشأن ترشح الفريق السيسي، وهو نفس الموقف الذي أعلنه السيسي بنفسه سابقا بعدم رغبته أو سعيه للسلطة». وأوضح صباحي أنه إذا غير السيسي رأيه وأعلن قراره بالترشح للرئاسة، «فسيكون لكل حادث حديث، بحسب المستجدات وخريطة المرشحين وبرنامج كل منهم» وذلك في أحدث موقف لركن من أركان «جبهة الإنقاذ» التي كان القيادي الآخر في صفوفها، عمرو موسى، قد رأى أنه ما من بديل عن السيسي للرئاسة.

67 منظمة أهلية تقدمت بطلبات لمراقبة الاستفتاء المزمع على الدستور الجديد

وزير التضامن بمصر يستبعد «الإخوان» من مراقبة الاستفتاء

القاهرة ـ وكالات: أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي بمصر أنها بدأت مراجعة أوراق المنظمات والجمعيات الأهلية، التي تقدمت بطلبات إلى اللجنة العليا للانتخابات لمراقبة الاستفتاء على الدستور، مستثنين المنتمين إلى جماعة الإخوان المحظورة بأمر قضائي.

وقال د.أحمد البرعي، وزير التضامن الاجتماعي في بيان أمس الأول إنه سيتم منع أي جمعية منتمية لـ «الإخوان» من مراقبة الاستفتاء على الدستور.

وكانت تصريحات لحافظ أبو سعدة عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان قد أشار فيها إلى أن هناك 17 منظمة تنتمي فكريا وتنظيميا لجماعة الإخوان قد حصلت على موافقات لمراقبة الاستفتاء.

وأشار د.هاني مهني، المتحدث الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي، إلى أنه قد صدرت تعليمات من الوزير بمراجعة المنظمات الأهلية التي تقدمت بطلبات للجنة العليا للانتخابات بمراقبة الاستفتاء وعددها 67 منظمة، بناء على طلب اللجنة العليا للانتخابات، وذلك للتدقيق في موقفها القانوني لاستبعاد من لا تنطبق عليه الشروط، ولاستبعاد التي يثبت انتماؤها تنظيميا أو تمويليا أو انتماء أحد أعضاء مجلس إدارتها لـ «التنظيم الدولي للإخوان»، والذي يمارس الإرهاب في مصر، وذلك تنفيذا لحكم محكمة القضاء المستعجل بحظر جماعة الإخوان ووقف نشاطها وكل ما يتعلق بها.

وأكد وزير التضامن الاجتماعي أن أولوية وزارة التضامن حاليا تدور حول مراجعة أوراق الجمعيات التي تقدمت بطلب للجنة العليا لمراقبة الاستفتاء على الدستور، وذلك بعدما طلبت ذلك اللجنة العليا وهذا لضمان نزاهة عملية الاستفتاء، وحرصا على نجاح خارطة الطريق، خاصة أن التنظيم الدولي للإخوان يتربص بعملية الاستفتاء ويحاول بشتى الطرق تعطيلها.

من جانبه قال د.ثروت الخرباوي، الخبير في الشأن الإخواني للعربية.نت «إن هناك منظمات وجمعيات أهلية تنتمي للإخوان لكن عددها قليل وتأثيرها في عملية الاستفتاء لن يكون كبيرا».

وأكد الخرباوي «أن جماعة الإخوان ستسعى لإفساد عملية الاستفتاء وستحشد سرا أنصارها وأعضاءها للتصويت بلا، لكن هذا الحشد لن يكون له تأثير إذا ما خرجت الجماهير بالملايين».

من جانبها، أعلنت الجماعة الإسلامية بمصر، رسميا عن قرارها مقاطعة عملية الاستفتاء على الدستور الجديد، وذلك بعد أن بلغت نسبة تصويت أعضاء الجمعية العمومية للجماعة بتأييد قرار المقاطعة 75٪ من عدد الأصوات، بينما صوت 25٪ من أعضاء الجمعية العمومية على المشاركة بـ «لا».

وتؤكد الجماعة الإسلامية أنها ستقوم بتدشين حملة شعبية واسعة لدعوة جموع المصريين لمقاطعة الاستفتاء.

وتساءلت الجماعة عن كيفية مشاركة الشعب المصري في عملية الاستفتاء على دستور لم تتحدد فيه معالم العديد من الأمور والقضايا الجوهرية المتعلقة بالنظام الانتخابي، أو تحديد أي الانتخابات أولا الرئاسية أم البرلمانية، وما هي نسبة تمثيل الأقباط والمرأة والشباب في البرلمان القادم؟ على حد قولها.

محكمة جنح العجوزة تبرئ سلمى صباحي من تهمة النصب الإلكتروني

سلمى صباحي

وكالات: قضت محكمة جنح العجوزة، برئاسة المستشار مصطفى أنور، وبسكرتارية محمد عبدالحكيم، امس ببراءة الإعلامية سلمى صباحي من تهمة النصب من خلال شبكات التسويق الإلكتروني.

كان عدد من المواطنين قد أقاموا دعوى أمام محكمة جنح الدقي، اتهموا فيها نجلة مؤسس التيار الشعبي بالنصب عليهم، من خلال شركات للتسويق الإلكتروني، وذلك مقابل فائدة أسبوعية، وأنها لم تقم بإعطاء المبالغ المتفق عليها.

يذكر أن محكمة جنح العجوزة كانت قد قضت في حكمين منفصلين على الإعلامية سلمى صباحي بالسجن 3 سنوات، وبالحبس 6 أشهر، وذلك لاتهامها بالنصب على المواطنين في القضية المعروفة إعلاميا بـ«النصب الإلكتروني».

وزير التموين يستبعد رئيس مصلحة دمغ المصوغات والموازين من منصبه

القاهرة ـ وكالات: أصدر د.محمد أبوشادي، وزير التموين والتجارة الداخلية، قرارا باستبعاد أحمد شاهين، رئيس مصلحة دمغ المصوغات والموازين، من منصبه، وندبه لشغل وظيفة مستشار بقطاع التجارة الداخلية بديوان عام الوزارة، وتكليف محمد حنفي مدير عام الأمن بديوان الوزارة للقيام بأعمال رئيس مصلحة دمغ المصوغات لمدة 3 أشهر، أو لحين تعيين رئيس جديد أيهما أقرب.

كما قرر وزير التموين نقل كل من سامي محمد عبدالصمد مفتش مصوغات أول، والسيد عبدالحميد عبدالوهاب رئيس قسم التثمين بمصلحة دمغ المصوغات والموازين إلى الإدارة العامة للشؤون الإدارية والهندسية بديوان عام وزارة التموين.

وأكد أبوشادي ان هذه القرارات تأتى في إطار تطوير منظومة العمل، بهدف القضاء على البيروقراطية، وتقديم خدمة أفضل للمواطنين.

أكد أن الجمعية مدينة لهما بـ 30 ألف جنيه

مبارك معلقاً على حكم «الجنايات» في «أرض الطيارين»: «واثق من براءة أولادي.. ومش باقي غير قضية»

القاهرة ـ وكالات: أعرب الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك، عن فرحته العارمة عقب حصول نجليه علاء وجمال على البراءة في قضية أرض الطيارين، بعدما أصدرت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار محمد عامر جادو، حكما ببراءة علاء وجمال مبارك، والفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، في قضية اتهامهم بتسهيل الاستيلاء على مساحة 40 ألف متر من أراضي منطقة البحيرات المرة، بمحافظة الإسماعيلية، والمخصصة لجمعية «الضباط الطيارين».

وكشف المقربون من مبارك ـ بحسب موقع اليوم السابع الاخباري المصري ـ عن أن علامات الفرح والبهجة ظهرت على وجهه، بعدما وصل إليه نبأ براءة نجليه، حيث بدا متوترا وقلقا منذ بداية يوم جلسة النطق بالحكم، وطلب من المقربين إطلاعه على القرار فور صدوره، وشدد عليهم بالاتصال به من قاعة المحكمة فور النطق بالحكم، ولا ينتظرون حتى يصلوا إلى مكان وجوده بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي.

مبارك متحدثا إلى نجله علاء خلال المحاكمة (أ.ف.ب)

مقربون من الرئيس الأسبق يشيرون إلى سعادته بهتاف مؤيدين له في قاعة المحكمة

وأوضح المقربون من الرئيس الأسبق مبارك، أنه قال عقب صدور الحكم، «أنا قلت لكم أنهم هياخدوا براءة، أنا كنت واثق من ده، لأن ما فيش حاجة تدين أولادي»، وشدد مبارك لمرافقيه، على أن جمال وعلاء تنازلا عن قطعة الأرض منذ بداية سؤالهما بالتحقيقات، ومازح مبارك مرافقيه قائلا «إن نجليه يدينان جمعية الطيارين الآن بمبلغ 30 ألف جنيه»، وهو المبلغ المسدد منها مقابل تخصيص الأراضي لهما ولم يستردا المبلغ حتى الآن».

وأفادت المصادر بأن مبارك قال لمرافقيه إن جمال وعلاء محبوسان الآن على ذمة قضية واحدة فقط، أمام المحاكم الجنائية، وهي قضية القصور الرئاسية، نظرا لبراءتهما في قضية أرض الطيارين، وإخلاء سبيلهما في قضية التلاعب في البورصة، ومحاكمة القرن المتهم فيها مبارك ونجلاه ووزير داخليته حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه، مؤكدا لهم أنه يتوقع حصولهما في قضية القصور الرئاسية على البراءة أيضا.

ونقل المقربون من مبارك فرحة أنصاره بحكم البراءة داخل وخارج المحكمة، وتهليلهم وصعودهم فوق المناضد هاتفين «يا جمال يا ابن مبارك الشعب المصري في انتظارك»، مشيرين لجمال وعلاء داخل قفص الاتهام، والذي ظهرت عليهما علامات الفرح بالحكم، وأشارا لأنصارهما في هدوء، وعلق مبارك على ذلك مؤكدا أنه سعيد، لأن شريحة كبيرة من المواطنين مازالت تحبه ومقتنعه ببراءته، على حد قوله.

وعلى جانب آخر، مازال مبارك يخضع لجلسات مكثفة من العلاج الطبيعي بانتظام، وحالته الصحية تتحسن بصورة شبهة منتظمة، إلا أنه يحتاج إلى «كورس» مكثف من العلاج، نظرا لتقدم عمره حيث يتخطى السادسة والثمانين، فيما لا يستقبل من زواره سوى زوجته سوزان ثابت، وزوجتي علاء وجمال، هايدي راسخ، وخديجة الجمال، وحفيديه، ورجل الأعمال محمود الجمال، وفريق الدفاع عنه، ويؤجل باقي الزيارات، لحين مثوله للشفاء.

مصر توقّع 8 اتفاقيات بترولية جديدة باستثمارات 1,2 مليار دولار

القاهرة ـ وكالات: أكد م.شريف إسماعيل، وزير البترول والثروة المعدنية، أن موافقة مجلس الوزراء على 7 اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز الطبيعي، إلى جانب تعديل اتفاقية لصالح الشركة العامة للبترول، تمهيدا لعرضها على رئيس الجمهورية للموافقة عليها وإصدار قوانين لها يعطي عددا من المؤشرات المهمة على الثقة في مناخ الاستثمار بمصر بصفة عامة، والاستثمار في قطاع البترول بصفة خاصة.

وأوضح إسماعيل أن ضخ استثمارات جديدة بهذه الاتفاقيات يبلغ حدها الأدنى حوالي 1,2 مليار دولار يعطى دفعة قوية للعمل البترولي، ويؤكد الفرص البترولية التي تمتلكها مصر في مناطق الإنتاج البترولي المختلفة.

وأشار الوزير إلى أن الاتفاقيات الجديدة بمناطق البحر المتوسط ودلتا النيل وخليج السويس، وهي المناطق التي تم طرحها خلال المزايدة الأخيرة للشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، وتتضمن حفر 17 بئرا جديدة للبحث والاستكشاف كحد أدنى خلال فترات البحث، والتي تبلغ 3 سنوات، وتراعى في شروطها تحقيق التوازن الاقتصادي، بما يضمن حق الدولة في عائد مميز نظير استغلال ثرواتها الطبيعية، ويحفز المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات مما يصب في النهاية في صالح زيادة الإنتاج من الثروة البترولية.

وتتضمن الاتفاقيات السبع، اتفاقية مع شركة دانا غاز الإماراتية بمنطقة شمال العريش البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 71,5 مليون دولار ومنحة توقيع 20 مليون دولار وتتضمن حفر 3 آبار جديدة، واتفاقية مع شركة أيوك الإيطالية بمنطقة شروق البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 150 مليون دولار، ومنحة توقيع 5 ملايين دولار، وتتضمن حفر بئرين جديدتين.

كما يتضمن اتفاقيتين مع شركة بريتش بتروليم، الأولى بمنطقة شمال المكس البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 330 مليون دولار، ومنحة توقيع 10 ملايين دولار، وتتضمن حفر بئرين جديدتين. والثانية بمنطقة شمال تنين البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 370 مليون دولار، ومنحة توقيع 20 مليون دولار، وتتضمن حفر بئرين جديدتين، واتفاقيتين مع شركتي أديسون الإيطالية وبتروكلتك الأيرلندية، الأولى بمنطقة شمال ثقة البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 170 مليون دولار، ومنحة توقيع 7,1 ملايين دولار.